www.alsabahpress.com Alsabah Media | السنة الخامسة عشرة | 8 نوفمبر 2022 م | 14 ربيع الآخر 1444 هـ | الثلاثاء | No. 4418

تزامناً مع ارتفاع 8 قطاعات

مؤشرات البورصة «تتباين»..و«العام» يرتفع 49.04 نقطة

تباينت المؤشرات الرئيسية لبورصة الكويت في ختام تعاملات أمس الاثنين ؛ تزامناً مع ارتفاع 8 قطاعات.

وأغلقت البورصة تعاملاتها على ارتفاع مؤشرها العام 49ر04 نقطة ليبلغ مستوى 7475ر48 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0ر66 في المئة.

وتم تداول 187ر5 مليون سهم عبر 10491 صفقة نقدية بقيمة 52ر3 مليون دينار (نحو 158ر4 مليون دولار).

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 7ر15 نقطة ليبلغ مستوى 5541ر84 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0ر13 في المئة من خلال تداول 107ر7 مليون سهم عبر 4474 صفقة نقدية بقيمة 11ر13 مليون دينار (نحو 33ر7 مليون دولار).

كما ارتفع مؤشر السوق الأول 70ر90 نقطة ليبلغ مستوى 8390ر65 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0ر85 في المئة من خلال تداول 79ر8 مليون سهم عبر 6017 صفقة بقيمة 41ر16 مليون دينار (نحو 124ر7 مليون دولار).

في موازاة ذلك انخفض مؤشر (رئيسي 50) 15ر03 نقطة ليبلغ مستوى 5678ر82 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0ر26 في المئة من خلال تداول 86ر10 مليون سهم عبر 2999 صفقة نقدية بقيمة 9ر8 مليون دينار (نحو 29ر6 مليون دولار).

وبلغت قيمة التداول في تلك الأثناء 52.3 مليون دينار، وزعت على 187.59 مليون سهم، بتنفيذ 10.49 ألف صفقة.وشهدت الجلسة ارتفاع 8 قطاعات على رأسها الطاقة بـ2.90 %، بينما تراجع قطاعا التكنولوجيا والخدمات الاستهلاكية بنحو 4.37 % و0.15 % على التوالي، واستقر 3 قطاعات أخرى.

وتصدر سهم "جياد" القائمة الخضراء بـ 11.98 %، بينما جاء "يونيكاب" الأكثر انخفاضاً بـ 5.27 %.

وبشأن الأنشط، فقد جاء سهم "جي إف اتش" المرتفع 1.01 % على رأس أحجام التداول بـ 37.84 مليون سهم، بينما تصدر "بيتك" المرتفع 0.37 % السيولة بقيمة 14.42مليون دينار.

جلسة متباينة للبورصة

بعد بحث أزمة توقف الشركات الموزعة عن بيع الحديد في السوق الكويتي

«حماية المنافسة» يغرم شركة توزيع حديد 250 ألف دينار

أعلن جهاز حماية المنافسة أمس الاثنين تغريمه شركة متخصصة في توزيع الحديد مبلغ 250 ألف دينار كويتي (806 الاف دولار أمريكي) لمخالفتها المادة 34 في شأن حماية المنافسة والتي تنص على ضرورة تقديم البيانات التي تطلب منها في الوقت المحدد.

وقال الجهاز إن المجلس التأديبي التابع له قرر تغريم شركة الحديد نحو 1 في المئة من إجمالي الإيرادات التي حققتها خلال السنة المالية (2020-2021).

وأوضح أن الإحالة للمجلس التأديبي جاءت عقب بحث ودراسة ما أثير حول أسعار حديد التسليح الكويتي وتوقف الشركات الموزعة عن بيع الحديد في السوق الكويتي خلال الفترة التي سبقت شهر مارس 2022.

وأفاد بأنه تم فحص الشركات العاملة في مجال الحديد وتتبع نمط الأسعار والمخزون والكميات التي يمكن تصنيعها وتوزيعها في منافذ البيع للتحقق ما إذا كانت هناك ممارسات ضارة بالمنافسة من عدمه في أي مرحلة من مراحل الإنتاج والتوزيع.

وقال إنه بعد جمع المعلومات والبحث والتحري وتكليف موظفي الجهاز بمهام الضبطية القضائية تبين أن الشركة المذكورة لم تمتثل لطلبات الجهاز وامتنعت عن تزويده بالبيانات والمعلومات لمدة تزيد على شهر "فاتخذ الجهاز إجراءاته المقررة قانونا وذلك بعد مرور شهر من إخطار الشركة رسميا".

وأكد استمرار جهوده في مراقبة الأسواق لرصد الممارسات الضارة بالمنافسة واتخاذ الإجراءات القانونية بشأنها مشددا على أنه "لن يتوانى في اتخاذ الإجراءات القانونية بحق الشركات المخالفة".

ودعا (حماية المنافسة) المواطنين إلى الإبلاغ عن أي ممارسة قد تشكل "شبهة" مخالفة للقانون عبر منصاته الرقمية أو من خلال الحضور لمقر الجهاز مهيبا بأصحاب الأعمال الالتزام بأحكام القانون "والبعد عن استغلال الأحداث العالمية أو ارتكاب أي من الممارسات الضارة بالمنافسة".

وتنص الفقرة 5 من المادة 34 من قانون حماية المنافسة على "أنه يجوز للمجلس التأديبي فرض جزاءات مالية بنسبة لا تتجاوز 1 في المئة من إجمالي الإيرادات التي حققها الشخص المعني خلال السنة المالية السابقة إذا امتنع عن تنفيذ أي تكليف من الجهاز بعد مرور شهر من إخطاره رسميا".

ويمارس المجلس التأديبي التابع لجهاز حماية المنافسة اختصاصاته وفقا لأحكام القانون ويشكل من خمسة أعضاء من خارج الجهاز ثلاثة منهم قضاة يتم ندبهم من المجلس الأعلى للقضاء ويكون من بينهم الرئيس وعضوان من ذوي الخبرة في الشؤون الاقتصادية والقانونية.

جهاز حماية المنافسة
COMPETITION PROTECTION AGENCY

جهاز حماية المنافسة

"المركزي" يرفع عائد السندات لأعلى مستوى منذ سبتمبر 2007

طرح بنك الكويت المركزي أمس الاثنين سندات وتورق مقابل بقيمة 350 مليون دينار على 3 شرائح مختلفة، ورفع معدل العائد لأعلى مستوى سبتمبر 2007.

ووفق بيان المركزي، فقد تم تخصيص آخر إصدار لسندات وتوّرق البنك المركزي بقيمة 30 مليون دينار كويتي، لأجل سنة واحدة وبمعدل عائد 4.50%.

وخصصت الشريحة الثانية بقيمة 160 مليون دينار كويتي لأجل 6 شهور وبمعدل عائد 4.25%، وخصصت الشريحة الثالثة أيضا بقيمة 160 مليون دينار كويتي لأجل 3 شهور وبمعدل عائد 4.125%.

ويأتي ارتفاع معدل العائد رغم عدم تجاوب بنك الكويت المركزي الأسبوع الماضي مع قرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي برفع أسعار الفائدة 75 نقطة أساس، إذ أعلن "الكويتي" أن البيانات والمعلومات الاقتصادية والمالية المحلية المتوافرة لديه لا تزال تعكس استمرار سلامة ومتانة أوضاع الاستقرار النقدي والاستقرار المالي في الكويت.

يذكر أن آخر طرح لـ"المركزي الكويتي" كان يوم 25 أكتوبر الماضي بقيمة 200 مليون دينار، لأجل 3 أشهر، وبمعدل عائد 3.375%.

وتعرف السندات بأنها أداة دين تصدرها الحكومات للاقتراض وتلتزم الدولة بدفع قيمتها لمشتريها في تاريخ الاستحقاق مع فائدة.أما التوريق فهو عملية تتيح للمؤسسات جمع مجموعة من أموال مستحقة لها أو ديون وتحويلها لأوراق مالية يمكن التداول عليها.

«مشاريع الكويت» تنشر تقريرها الأول في مجال الاستدامة

إيمان العوضي

أعلنت شركة مشاريع الكويت (القابضة) عن نشر تقريرها الأول في مجال الاستدامة والذي حمل عنوان "المضي قدماً: الانطلاق في رحلة مُستدامة". يعمل التقرير على قياس وتقييم والإفصاح عن أداء الشركة في المجالات غير المالية والتي تتعلق بالاستدامة والأداء البيئي والاجتماعي والحوكمة، وذلك بما يتوافق مع معايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير.

يشكل التقرير أساساً للمقارنات الحالية والأداء المستقبلي، وتعتبر قضية الحوكمة من الموضوعات المشتركة سواء داخل شركة المشاريع باعتبارها الشركة القابضة أو فيما يتعلق بشركات محفظتها. وهذا يشمل الحوكمة والرقابة على بعض مجالات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية.

وبهذه المناسبة قالت نائب رئيس أول لشؤون الاتصال وعلاقات المستثمرين للمجموعة إيمان العوضي "نحن سعداء بنشر تقريرنا الأول في مجال الاستدامة والذي يوضح كافة إنجازاتنا في عام 2021 في المسائل غير المالية والاستدامة والحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية. في الوقت الذي نواصل فيه السعي من أجل التميّز في مجال الأعمال والشفافية، فإننا نتطلع أيضاً إلى تعزيز أداء الشركة في هذه المجالات وتقديم تقرير سنوي عن التقدم الذي نحرزه".

وأضافت "نسعى إلى تطوير وتعزيز مستوى التزامنا بقضايا الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية من خلال الاسترشاد بالتقييمات والقيمة المضافة المحددة في هذا التقرير. إن هذا التقرير يشكل فرصة لتمكين وتعزيز الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية على مستوى الشركة الأم، على أن يكون له تأثير إضافي على شركات المجموعة".

وقد اتبعت شركة المشاريع خلال تطوير هذا التقرير نهجاً يركز على أصحاب المصالح وبما يتوافق مع معايير تحقيق الاستدامة. وبناء على ذلك فإن التقرير يأخذ بعين الاعتبار مجموعة من الرؤى والمعايير والأطر الدولية والوطنية الرئيسية بما في ذلك معايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير، أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وخطة التنمية الوطنية لدولة الكويت.

كما يتناول التقرير هيكل الحوكمة في شركة المشاريع، ومجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه، وكذلك عمليات الإفصاح عن الحوكمة وإجراءات الالتزام الرقابي. ويصف التقرير ممارسات الشركة التجارية والشفافية التي تتمتع بها، بالإضافة إلى إبراز قواعد السلوك في الشركة، والالتزام بحقوق الإنسان إلى جانب مجالات العمل الأخلاقية التي تشمل مكافحة الفساد والاحتيال وعمليات غسل الأموال.

خلال تقرير المواطن "2021-2022"

ديوان المحاسبة يبرز دوره في حماية الأموال العامة

أصدر ديوان المحاسبة أمس الاثنين تقرير المواطن (2021-2022) تحت شعار (وعادت الحياة لطبيعتها) للسنة الرابعة على التوالي لتوعية المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني بدوره في حماية الأموال العامة.

وقالت مراقب المراقبة الثانية بإدارة ضمان الجودة في الديوان فاطمة المنيفي في بيان صحفي إن شعار التقرير جاء تزامنا مع إنجلاء أزمة جائحة كورونا خصوصا في ظل حرص الديوان على الاستمرار بدوره الرقابي في كل الظروف سعيا للحفاظ على المال العام وحمايته.

وأضافت المنيفي أن إصدار التقرير جاء لعدة غايات أبرزها توعية المواطنين بدور الديوان ومهامه وتقاريره الرقابية وتعزيز المساءلة المجتمعية لتطوير العمل وتحسين الأداء الحكومي وغرس قيم النزاهة واحترام القانون لدى المواطنين.

وأوضحت أن المحور الأول من التقرير تضمن استراتيجية ديوان المحاسبة للفترة بين العامين (2021 و2025) في حين تناول المحور الثاني التأثيرات الرقابية للديوان وما اتخذته الجهات المشمولة بالرقابة من إجراءات للحد من الملاحظات الواردة في التقارير الرقابية.

وذكرت أن "كل دينار صرف على ديوان المحاسبة خلال السنة المالية (2020-2021) حقق وفرا في الخزانة العامة للدولة بقيمة أربعة دنانير".

وأفادت بأن المحور الثالث تضمن مراجعة مصروفات وإجراءات الحكومة الخاصة باستخدام الأموال العامة والأموال المخصصة لمواجهة أزمة كورونا في حين تضمن المحور الرابع أبرز الموضوعات التي شغلت الرأي العام ومنها تحليل الوضع المالي للدولة عن السنة المالية الماضية ومشروعات خطة التنمية.

ولفتت إلى أن هذا المحور تضمن أيضا تقييم كفاءة وفاعلية الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية في توفير الأمن الغذائي وتقييم كفاءة وفاعلية الإجراءات الحكومية في الحد من انتشار العمالة الهامشية وتراجع جودة التعليم.